مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف
مجلة دولية نصف سنوية -ISSN : 2602- 554X EISSN :2773-2568
المجلد 06 العدد 01 السنة 2021 ص ص:60-73

الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العربية (العوامل والآثار)

The Exclusion Social of Arab Women (Factors and Effects)

سميرة حربي*
جامعة الشاذلي بن جديد. الطارف
Harbisamira977@Yahoo.Fr

مهدية هامل
جامعة الشاذلي بن جديد. الطارف
hamemahdia@yahoo.Fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/12 تاريخ القبول: 2021/01/03

ملخص:

تعتبر ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي من الظواهر القديمة قدم الحضارات الإنسانية بسبب التمايز الاجتماعي والطبقي والثقافي، والتنوع العرقي والتعدد الديني، ويقوم على إزاحة الفئات المهمشة عن مختلف مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية ،والسياسية وأيضا الثقافية.

ويمارس خاصة في المجتمعات العربية انطلاقا من النوع على أساس الذكورة المهينة على الرغم من أن المرأة تمثل نصف المجتمع إلا أن الذكورة مازالت هي السائدة، وهذا الاستبعاد الاجتماعي النوعي الممارس ضد المرأة له أثاره الاجتماعية والنفسية على الأفراد والمجتمع ككل ، فالمرأة الأم والأخت والابنة التي تستبعد في أهم القرارات العائلية مثل قرار الزواج أو العمل كان سائدا من القدم في الدول العربية ومزال إلى حد اليوم حيث يتمدد الاستبعاد في كل مجالات حياتها ولم يعد يقتصر على الأسرة، في مجال العمل وفي المشاركة السياسية فالمرأة المستبعدة عن المناصب القيادية مثلا هي اختلال آخر بالمجتمعات العربية.

وتهدف هده الدراسة إلى طرح العوامل المسببة للاستبعاد الاجتماعي بالمجتمعات العربية، و تحديد أثاره خاصة على المرأة الماكثة بالبيت وفي مجال العمل.

الكلمات المفتاحية :

الاستبعاد الاجتماعي؛ الإقصاء؛ الفئات المهمشة؛ المرأة.

Abstract

The social exclusion phenomenon is one of the oldest human civilisations due to social, stratification and cultural differentiation, ethnic diversity and religious plurality, and it is based on displacing marginalized groups from various social, economic, political and cultural life activities.

* المؤلف المرسل

It is practiced especially in Arab societies, which is based on displacing based on the type dominant masculinity. Although women represent half of the society, masculinity still dominant.

The qualitative exclusion on the basis of gender- which is practiced on women has social and psychological effects on individuals and society as a whole. Woman is the mother, sister and daughter which is excluded in the most important family decisions such as marriage or work that has been prevalent since ancient times in Arab societies till now, in which it extends throughout all the fields of her life.

The family also is no longer confined to work and political competitions. For instance, women who are excluded from leadership positions are an other in balance in Arab societies.

This study aims at presenting the factors that cause social exclusion in Arab societies and specify the impact on women who are at home in the field of employment

Keywords: Social exclusion; Exclusion, Marginalized groups; Women.

مقدمة:

حذر المفكر الجزائري "**مالك بن نبي**" من الخوص في الجدل العقيم في موضوع المساواة بين الرجل والمرأة مخافة الابتعاد عن القضايا الهامة بالمجتمعات، سواء من أولئك الذين يناشدون بتحرير المرأة ومساواتها بالرجل مكرسين بذلك منطق الندية بينهما تحت مسميات شتى، أو أولئك الذين وقفوا على نقيض الظرف الأول ونادوا بضرورة إبعاد المرأة عن معترك الحياة والمحافظة على وظيفتها البيولوجية المتمثلة أساسا في الولادة و الإرضاع لا غير، وكلا الفريقين في نظر "**مالك بن نبي**" ينطلق من نزعة واحدة ودافع واحد اسمه الغريزة ، وكلاهما لم ينصف المرأة ولم يوجد لانشغالاتها حلا (خشمون مليكة ،2011 ، ص206).

ومنه يدعو "**مالك بن نبي**" إلى الاهتمام والبحث في قضايا المرأة وبشؤونها، لأن حل بعض مشكلاتها يساهم في حل مشكلات المجتمع بأسره.

وتحاول المجتمعات العربية كغيرها من المجتمعات الأخرى الاهتمام بمشاركة المرأة في التنمية ،"حيث صدر عن مجلس جامعة الدول العربية الميثاق العربي لحقوق الإنسان في 15 ديسمبر 1994ونصت المادة 2 منه أن تتكفل كل دولة متدخلة في هذا الميثاق أن لكل إنسان موجود على أرضها وخاضع لسلطتها حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فيه دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة ، وهكذا فإن الميثاق يرفض

التمييز ضد المرأة ،إلا أن ما يلاحظ في هذا الميثاق عدم إلحاحه السياسية للمرأة، وبسبب تعثر الميثاق ونواقصه فقد ارتأى مجلس جامعة الدول العربية يوم 4 مارس 2004 تحديث هذا الميثاق وكان للحقوق السياسية نصيب في التحديث أوسع مما كان عليه.(سلام سميرة ،2014 ، ص258).

بالرغم من المعطيات والمؤشرات الرقمية التي تدل على التطور الرقمي الذي شاهدته التشريعات المتعلقة بالمرأة خاصة في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية ،وزيادة نسبة مشاركتها كتقلدها المرأة المناصب العليا حيث بلغت نسبة تعيين العنصر النسوي في مثل هذه الوظائف بالجزائر مثلا 25,63 بالمئة سنة 2009، إلا ذلك مازال بعيدا عن المعايير الدولية المحددة في قرارات الأمم المتحدة واستراتيجية بيجين التي أقرت أن لا تقل نسبة تواجد المرأة في الحقل السياسي عن 35 بالمئة ، فالفجوة لا تزال عميقة وذلك للعديد من العوامل الثقافية والاجتماعية .(سلام سميرة ،2014 ، ص246).

لأن فعالية الأطر التنظيمية والتشريعية يبقى مرهونا بالبيئة الاجتماعية والثقافية المجتمعية التي تدعم حقوق المرأة.

وما نلاحظه في المجتمعات العربية أن الاستبعاد و الإقصاء الاجتماعي يمارس على المرأة بشكل طبيعيا يجعله أمر مقبولا ومتداولا في هذه المجتمعات، نظرا للمرجعية الثقافية والاجتماعية التي تميزها عن باقي المجتمعات الأخرى.

حيث يشير التقرير العالمي لرصد التعليم لسنة 2017النسبة الأكبر من الأطفال خارج المدرسة في سن التعليم من الفتيات حيث نجد أن 58 بالمائة من الأطفال العرب في الفئة العمرية للتعليم خارج المدرسة في سن التعليم هم الفتيات حسب التقرير العالمي حول التعليم لسنة 2017.

(ملخص تنفيذي حول المرأة وتحقيق أهدا فالتنمية المستدامة في المنطقة العربية –دراسة استرشادية، file:///C:/Users/ADMIN/Desktop/study.pdf)

في جانب آخر يشكل العنف ضد الفتيات انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان حيث بينت الإحصائيات لسنة2019 بالجزائر عن تسجيل أزيد من 2700 قضية عنف ضد المرأة من بينها 24 حالة وفاة ناتجة من العنف الأسري (تصريحات وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بالجزائر، https://www.radioalgerie.dz/news/ar)

فالعنف القائم على النوع خاصة في المجتمعات العربية مثل العنف الرمزي والعنف اللفظي، والعنف المادي والخطف معوقا حقيقيا يحد من حرية المرأة العربية.

ومنه نحاول في هذه الدراسة التركيز على مختلف عوامل الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العربية، وصولا إلى تحديد الآثار المترتبة عنها لوضع اقتراحات لتفعيل مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات العربية.

1. تعريف الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي:

الاستبعاد الاجتماعي مصطلح لم يتم الاتفاق على وضع تعريف موحد له فلقد تعددت مفاهيمه وتنوعت فهناك من يقصدون به التهميش الاجتماعي والبعض الآخر يربطونه بالحرمان والإقصاء الاجتماعي.

تجدر الإشارة أولا إلى أنه قبل ظهور مصطلح الاستبعاد الاجتماعي استخدمت مصطلحات أخرى ،فمثلا هيمن مفهوم العرق أو الطائفة عند الحديث عن الاستبعاد لفترة طويلة، حيث عانت المجتمعات البشرية من العديد من التمايزات الطبقية والثقافية ،فنشأت جراء ذلك العديد من المصطلحات والمفاهيم لتحديد بعض مظاهر التمايز، كمصطلحات التمييز العنصري ، الحقد الطبقي ،الطبقات المسحوقة ، مساواة المرأة ومفاهيم الجندر، وغير ذلك فالسود على سبيل المثال مبعدون عن البيض ، والمرأة مغضوب عليها في المجتمعات الذكورية ، وهكذا يتم تكريس الفوارق الطبقية والعزلة في خضم تآكل الطبقات الوسطى التي يمكن أن تشكل تقريب بين طبقات المجتمع.(هدى أحمد ذيب و محمود عبد العليم محمد سليمان، 2015، ص56).

"كان علماء الاجتماع هم أول من وضع معالم هذا المفهوم ، غير أن السياسيين هم الذين يستخدمون هذا المصطلح أكثر من غيرهم في الآونة الأخيرة للإشارة إلى أحد المصادر الأساسية لظاهرة اللامساواة ، وبهذا المعنى فإن المصطلح أوسع نطاقا من فكرة الطبقة المسحوقة ، وعلى سبيل المثال ،فإن الفئات الاجتماعية التي تعيش في أوضاع سكنية متردية ترسل أبنائها إلى مدراس متدنية المستوى ، وتشح فرص العمل التي تعيش فيها ،وتكون محرومة من الفرص اللازمة لها لتحسين أوضاعها مقارنة بالفئات الأخرى من المجتمع ، وقد يتخذ الإقصاء عددا من مواقع وقطاعات اجتماعية متعددة ،فربما نلمسه في أوساط الجماعات الريفية المعزولة عن عدد من الخدمات والفرص، أو في

الأحياء الواقعة في مراكز المدن التي تعاني معدلات عالية من الجريمة أو مستويات متدنية من مرافق السكن. (أنتوني جيدنز،2005 ،ص394)

و يعرف الاستبعاد الاجتماعي في أبسط صوره بأنه إبعاد لبعض فئات المجتمع، وعدم القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن تقصي أثر المصطلح بالرجوع إلى أعمال "**ماكس فيبر** "الذي عرف الاستبعاد بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي (جون هيلز و آخرون ،2007، ص22) ،فقد كان يرى أن الانغلاق الاستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزا متميزا على حساب جماعة أخرى . (بلقاسم س، أسماء ب ،2012 ،ص13).

ويقصد بالاستبعاد الاجتماعي أيضا الحرمان من الموارد والحقوق ، بالإضافة إلى أنه مجموعة العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية، وعدم القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الأوحد الذي يستوعب الكل بلا استثناء، والاستبعاد الاجتماعي أيضا لا يعني بالضرورة نقص المال ، أي الفقر رغم أن المال والدخل هو عامل أساسي في تحديد نسبة الاستبعاد وشكله، بل هو مجموعة من المشكلات والمعوقات التي تتراكم والتي تفرز شخصا غير مدمج في مجتمعه.(هدى أحمد ذيب ومحمود عبد العليم محمد،2015 ، ص 211.)

ومنه يعرف الاستبعاد الاجتماعي بأنه إقصاء متعدد الأبعاد لأن الإقصاء يركز على منظومة واسعة من العوامل التي تمنع الأفراد والفئات والجماعات من الفرص المتاحة لأغلبية الأفراد، وبأنه حالة تفكك تصيب الروابط الاجتماعية، مما يستدعي مزيدا من التركيز على التضامن وعلى الطبيعة العضوية للمجتمع، فالاستبعاد يضع الفرد في وضع إجحاف مقارنة بغيره من الأفراد فيؤدي بالمساس بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويضعف قدرته على الحصول على السلع والخدمات ويعوق مشاركته كعنصر فاعل في المجتمع.(بلقاسم س، أسماء ب،2012، ص 14).

ويعرف الإقصاء الاجتماعي بأنه العملية التي يستعبد من خلالها الأفراد أو المجموعات تماما أو جزئيا عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذين يعيشون فيه وللإقصاء الاجتماعي ثلاث نماذج وهي :

- "نموذج التضامن الذي يعتبر الإقصاء الاجتماعي هو فسخ الروابط الاجتماعية بين الفرد والمجتمع، حيث يبنى التكامل حول قيم وأعراف مشتركة من خلال مؤسسات وسيطة وسياسات التكامل.
- يرتبط نموذج التخصص بالإقصاء بالتمييز الناتج عن سلوك وتبادلات فردية، حيث يتشكل من خلالها التكامل عبر شبكات للتبادل الاختياري بين أفراد مستقلين يتمتعون باهتماماتهم ودوافعهم الخاصة.
- يعتبر نموذج الاحتكار أن الإقصاء ينتج عن هياكل هرمية تحول دون نفاذ الذين لا ينتمون إلى الفئات المهنية إلى السلع والخدمات حيث يتحقق التكامل من خلال الحماية الاجتماعية". (شقير، 2013، ص9)

فإذا اعتبرنا أن الإقصاء أو الاستبعاد بمعنى واحد فإن الفرد حسب رأي بعض الباحثين مستعبدا اجتماعيا إذا كان لا يشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه فهو نقيض للاندماج الاجتماعي الذي يعتمد على المشاركة والتضامن الاجتماعي.

من خلال ما سبق نستنتج مجموعة من العناصر المشتركة بين مختلف التعريفات المفسرة لمفهوم الاستبعاد الاجتماعي والتي يمكن أن توضح خصائصه كما يلي:

- **"الاستبعاد الاجتماعي حرمان متعدد:** هو أكثر من أن يكون مجرد فقر، أو عدم الإمكان الحصول على دخل ثابت، أو عدم وجود فرص للعمل، وإنما هو أيضا عدم وجود تفاعلات بين أفراد المجتمع وعدم المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، وهو أيضا الحرمان من التعليم والصحة والاستفادة من المرافق الاجتماعية وغيرها.
- **الاستبعاد الاجتماعي نسبي:** لأنه يكون لمجموعة من أفراد مجتمع معين في مكان محدد وفي وقت محدد أيضا، فهو لا يكون مطلقا في المجتمع لا في ولا زمن معين.
- **الاستبعاد الاجتماعي فعل:** ينشأ كفعل على شكلين طوعي وقسري، يكون طوعيا أو اختياريا بأن تستبعد فئة اجتماعية نفسها أو فرد ما يستبعد نفسه بشكل اختياري كأن يكون لنقص فيه أي طبيعة شخصيته تمنعه من الاندماج في المجتمع وبالتالي يحرم على نفسه الاندماج في المجتمع كالمرضى نفسيا أو أصحاب الإعاقات الجسمية أو الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الضعيفة. ويكون الاستبعاد إجباريا وذلك بأن

تجبر طائفة أو فرد ما على الحرمان من المشاركة في الأنشطة والتفاعلات الاجتماعية بينهم وبين أفراد المجتمع الذي ينتمون إليه". (بلقاسم سلاطنية وأسماء بن تركي 2012 ، ص 17)

2.عوامل الاستبعاد والإقصاء الاجتماعي بالمجتمعات العربية:

في الحقيقة هناك من يرجع أسباب وعوامل الاستبعاد إلى ثلاث مدراس فكرية وهي:

"المدرسة الأولى التي تضع سلوك الأفراد والقيم الخلقية في المقام الأول، والمدرسة الثانية التي تؤكد على أهمية دور المؤسسات والنظم ابتداء من دولة الرعاية إلى الرأسمالية والعولمة، وأما المدرسة الثالثة تؤكد على أهمية التمييز ونقص الحقوق المنفذة فعلا. " (جون هيلز، وآخرون،2007 ، ص 23)

وعلى ضوء المدارس الفكرية السابقة فإن المدرسة الأولى ترجع سبب الاستبعاد للأفراد المستبعدين ذاتهم بشكل طوعي أو قهري، أما المدرسة الثانية فأنها تلقى المسؤولية على المؤسسات المدنية والتشريعية للدولة ولا دخل للأفراد في مسألة الاستبعاد، أما المدرسة الثالثة فإنها تؤكد على وجود الصفوة التي تحاول الحد من الحقوق الممنوحة للأغلبية وبالتالي ينشأ الاستبعاد الاجتماعي. ومن أجل توضيح أكثر العوامل يمكن ربطها بأهم الأنساق الفرعية للمجتمع، السياسية والاقتصادية ، والنوعية المتضمنة في المجتمع على هذا النحو:

1.2. العوامل السياسية:

يؤدي انفراد بعض الأفراد بسلطة القرار وغياب التنظيم الذي يكفل للأفراد المشاركة في معالجة قضايا مجتمعهم ومشكلاتهم ، إلى إحساس الأفراد بالضيق الذي يظهر على هيئة توتر واستعداد كبير للانفجار.

2.2.العوامل الاقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادي أهم العوامل التي تؤدي إلى بروز مظاهر الاستبعاد من عمق النسق الاجتماعي، نظرا إلى ما للعامل الاقتصادي من دور في تحديد فاعلية الأفراد في النظام الاجتماعي، ومدى تحكمها في توسيع أو تضييق دوائر النشاط لدى الفرد، فالثورة أهم محددات استبعاد الفرد أو اندماجه في المجتمع.

3.2.**الأسباب النوعية:** يحدد جنس الفرد في المجتمع دوره ومكانته وحتى منطلق التربية، فالثقافة العربية تفرق بين الذكور والإناث في إعدادهم لأدوار متباينة يحددها النوع الذي ينتمون إليه، وهو ما يجعل العديد من الحركات الداعية إلى رفع القيود وأشكال التهميش والاستبعاد للمرأة في أداء العديد من الأدوار الجديدة، والتي تكون في العادة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها المجتمعات العربية (محمد بودرمين، 2007، ص 140)

وتلتقي هذه الأسباب مع أبعاد الاستبعاد: وهناك ثلاثة أبعاد للاستبعاد، البعد الاقتصادي وهو ناتج بشكل مباشر من الفقر مثل الاستبعاد عن العمل والحرمان ، البعد الاجتماعي ويتعلق بوضع الفرد في المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى التمزق الاجتماعي في النسيج الاجتماعي والتضامن ، وأخيرا البعد السياسي ويتعلق بوضع الفئات مثل النساء محرمون من كل أو جزء من المشاركة السياسية.(صوفي بسيس،1995 ، ص27)

نلاحظ في المجتمعات العربية استبعاد المرأة من المناصب القيادية نظرا للطبيعة الدينية والنزعة الرجولية السائدة فيها.

" ومن أسباب الاستبعاد الاجتماعي في العصر الحديث تقديم تعليم رديء للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، وقصر التعليم على جماعة محددة في المجتمع." (هدى أحمد ذيب ومحمود عبد العليم محمد، 2015، ص 216).

وفي سنة 2011 بينت دراسة مهمة صادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بجنوب غربي آسيا عوامل الإقصاء والتهميش والاستبعاد الاجتماعية وأجملت خمس عوامل رئيسية ، وهي : عوامل فردية، عوامل سياسية، عوامل اقتصادية، عوامل ثقافية، عوام اثنية ودينية:

- **عوامل فردية:** ركزت على عوامل القلق والاستياء الذي يشعر به من يجد نفسه غير قادر على تحقيق طموحاته الشخصية أو طموحات القريبين منه، أو اختيار الإقصاء طوعا وإراديا باعتباره وسيلة لتنشيط الإبداع الفني والفكري لدى فئات اجتماعية معينة ، أو خرق القوانين أو الأعراف السائدة، كما ركزت على الحواجز الاجتماعية التي تقيمها مجموعات بشرية لتفصل بينها وبين الآخرين وتقم بإقصاء كل من لا ينتمي إليها.

- **عوامل سياسية** : ركزت على غياب ثقافة المشاركة والديمقراطية باعتبارها المسؤولة عن تحديد مستويات إدماج الأفراد والجماعات أو إقصائهم ولذلك يعتمد تحليل الإقصاء السياسي على انعدام مشاركة غالبية أفراد المجتمع في الآليات المؤسسية المعنية بإدارة الشأن العام.
- **عوامل اقتصادية:** تذهب إلى مفهوم الإقصاء يولد وينمو من الإقصاء الاقتصادي غير أن ولادة النظرية الاقتصادية لم تهتم بالإقصاء الاقتصادي على الرغم من أنه يشكل أبرز أوجه الإقصاء، إذ أن المقاربة الاقتصادية تقوم على نموذج الذروة، ويعتبر ضحايا الإقصاء أعداد فائضة من البشر أو أشخاصا فاشلين أو أشخاص يصعب تصنفهم ، ويقوم قياس الإقصاء الاقتصادي على تحليل وضعية الأفراد في سوق العمل، أو تحديد من يوجد داخل هذه السوق أو خارجها،وعلى فكرة وجود سوق عمل بمستويين بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي وبين القطاع النظامي والقطاع غير النظامي، وطبيعة العلاقة بين المشتغلين والعاطلين عن العمل.
- **عوامل ثقافية:** تشير إلى أنه عندما تحدد الجماعات البشرية انتمائها من خلال الرجوع المطلق إلى بعض الأطر الثقافية الخاصة تكون بذلك قد أقصت كل من لا ينتمون إلى تلك الأطر.
- **عوامل اثنية ودينية:** توضح أن الإقصاء يرتبط أحيانا بواقع الأقليات الاثنية والدينية نتيجة لافتقار العديد منها للحقوق الأساسية وحرمانها من حق التمدرس والاستفادة من الخدمات الصحية والعمل في المؤسسات الحكومية كما أنهم بالإضافة للإقصاء المؤسسي ـ يعانون من الإقصاء الاجتماعي نتيجة عادات وممارسات تميزية ترسخت في وعي العديد من مكونات المجتمع ضد أقليات تعد من المكونات المجتمعية، وكذلك التاريخية لهذه الدول حيث يعود وجودها إلى عقود وحتى قرون من الزمن.(محسن عوض، 2012 ، ص 8).

3. الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العربية: "على الرغم من الجهود الرامية للنهوض بوضع المرأة والتحسن النسبي الذي حققته، تظل هناك مجالات عديدة تتعثر فيها هذه الجهود، وتكمن إجمالا في المشاركة السياسة للمرأة، وتطوير قوانين الأحوال

الشخصية وإدماج المرأة في عملية التنمية في مقابل عجز النظام التشريعي القائم عن كفالة الحماية للنساء في مجال العنف في الوسط العائلي أو العنف الصادر عن الدولة أو المجتمع ، ويبلغ العنف ضد المرأة ذروته في مناطق تراكم الأزمات والنزاعات المسلحة خاصة في فلسطين والعراق والسودان والصومال سوريا ومصر وليبيا "(محسن عوض، 2012 ، ص 25)

ترجع بالأساس إلى مشكلة النوع ويمكن عرض العوامل الرئيسية التي تساهم بشكل أو بآخر في تعميق الفجوة بالنسبة لمشكلة النوع الاجتماعي:(مرفت تلاوي، 2015، ص 12)

- ✓ " فصل قضايا المرأة وتحياتها في السياق العام للمجتمع.
- ✓ غياب منهج الشمولية في تطبيق الاستراتيجيات الخاصة بالمرأة
- ✓ إشكاليات الموروثات الثقافية المتخلفة في عرقلة الإرادة السياسية الداعمة لحقوق المرأة، وأثر كل ذلك في ضعف مخرجات المشاركات السياسية والمجتمعية للمرأة.
- ✓ التفسير الخاطئ للإعلام والتشريعات، وتقبل بعض النساء للخطاب الديني المضلل.
- ✓ القوالب النمطية التقليدية التي تتحكم في أدوار المرأة داخل وخارج المنزل.
- ✓ صعوبة حصول المرأة على المعلومات، وصعوبة تعاملها مع تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ إقصاء المرأة العربية بعد " الربيع العربي " ، ومعاناتها من الاشتباكات المسلحة والتطرف والإرهاب ومن العنف والتحرش الجنسي ، والقتل.
- ✓ التميز ضد المرأة في الحيازة والملكية والإرث.
- ✓ ضعف القوة المالية للمرأة .

حيث توضح البيانات المتوفرة عن نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني أن نسبة الإناث اللاتي يقعن تحت الخط الوطني تتفوق على نسبة نظرائهن من الذكور، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة النساء دون خط الفقر الوطني عام 2014 في الجزائر 17,1 بالمائة في حين بلغت النسبة بين الذكور 9,2 بالمائة ،

وبلغت نسبة النساء دون خط الفقر الوطني عام 2016 في السعودية 21,1 بالمائة في حين بلغت النسبة بين الذكور 2,5 بالمائة، وذلك يستدعي بالضرورة ذكر الظاهرة المعروفة بتأنيث الفقر، ويعكس ذلك ما تتعرض له المرأة العربية من تمييز في الحصول

على الحقوق المادية، وإحجامها عن النزول لسوق العمل والمشاركة فيه بسبب انشغالها في الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، مما يترك في النهاية الأصول المادية تحت سيطرة الرجل. (ملخص تنفيذي المرأة وتحقيق أهدا فالتنمية المستدامة في المنطقة العربية – دراسة استرشادية file:///C:/Users/ADMIN/Desktop/study.pdf)

في الحقيقة المجتمعات العربية هي مجتمعات ذكورية بالدرجة الأولى، ولحد الآن رغم منح المرأة الكثير من حقوقها المدنية، وعلى سبيل المثال لقد ساوى الدستور الجزائري بين الرجل والمرأة في المادة 36 من الدستور الجزائري 2016، ولكن مازال المجتمع الجزائري تحكمه العادات والتقاليد وأعراف تضرب بعمق في تسليط الذكور على الإناث فمزال لحد في الكثير من الأرياف مزال يعمل على حرمان المرأة من الميراث بحكم العرف ها بالنسبة للأرياف. وحرمانها من حق التعليم بحق صن شرف العائلة.

ومازالت المرأة تحرم من المناصب القيادية وتمارس عليها مختلف الضغوط المهنية، وغيرها ويضاف إلى هذا شعور المرأة بأن السلطة الذكورية أمر مسلم به دون نقاش في مختلف المجالات بحكم الأعراف والمرجعية الدينية الخاطئة.

و تلعب الموروثات الثقافية والتقاليد دورا كبيرا في الحد من ممارسة المرأة للعمل السياسي ،إذ يسود الاعتقاد أن العمل السياسي بطبيعته عمل ذكوري وأن المرأة غير قادرة أو مؤهلة لدلك ،وكان يعتقد أن طبيعة المرأة الفسيولوجية تجعلها إنسانة عاطفية ومتقلبة المزاج مما لا يمكنها من الحكم السليم على الأمور في حال كونها وزيرة أو قاضية ،وفي الكثير من الأحيان ينظر للمرأة التي تحاول أن تثبت نفسها وقدراتها في الوظائف العامة والقيادة بأنها متشبهة بالرجال أو متحررة من القيود الدينية والأعراف و التقاليد .(بلال لعيساني ،2016، ص313)

5. الآثار المترتبة عن ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العربية : إن الاستبعاد الاجتماعي أثاره تضرب بعمق في بناء ووظائف الأنساق الفرعية للمجتمع فقد حددا الباحثان هدى أحمد ذيب ومحمود عبد العليم محمد مخاطر الاستبعاد الاجتماعي بأنها ضرب واضح في مختلف أجزاء المجتمع وأنظمته وحسبهما فإن أكثر القيم الاجتماعية التي تهتز في المجتمع بفعل الاستبعاد هي قيم العدالة الاجتماعية والتضامن الآلي بين

الأفراد، مع الإشارة إلى أن الاستبعاد يساعد في انتشار العنف في المجتمع. " (هدى أحمد ذيب ومحمود عبد العليم محمد،2015 ، ص 218).

وعليه فكل الأنساق الفرعية تتأثر بالاستبعاد الاجتماعي وهو بذلك يغذي الصراعات العرقية والأهلية مما يزيد في تفكك المجتمع ويشكك في مصداقية الأنظمة التعليمية والأنظمة السياسية والاقتصادية، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ نور الدين العلوي باحث في علم الاجتماع من الجامعة التونسية : "ينعكس الإقصاء على انحلال الرابط الاجتماعي ويظهر في مجالات مختلفة منها العمل والعائلة والحي والمدرسة، إن فشل الاندماج في صيرورة التنشئة الاجتماعية يؤدي إلى التساؤل حول الهوية الاجتماعية، يمكن القول أن التحولات القاسية للهويات الاجتماعية التي ترافق مسار عقلنة المجتمعات المعاصرة ظهرت أكثر إيلاما للفئات الضعيفة والتي لا يعمل تكوينها على سهولة تلاؤمها مع التطورات التقنية والثقافية وكذلك الفوارق الموضوعية في مجال الاستهلاك وفي مستوى الحياة والتربية " (نور الدين العلوي ، 2017،ص34).

يتفق جل الباحثين على أن المشاركة للمرأة العربية بشكل عام ضعيفة ومتدنية ولعلنا نجمل أسباب هذا الضعف في الكثير من العوامل منها ارتفاع نسبة الامية داخل الوسط النسوي ، والثقافة السائدة داخل المجتمع العربي خاصة ما تعلق بتقسيم الأدوار بين الرجال والنساء داخل المجتمع ،والذي نشأ عنه كثرة المسؤوليات الملقاة على عاتق المرأة ، وضعف تكوين المرأة في المجال السياسي، ومن ناحية أخرى عدم اقتناع النساء بقدرتهن على العمل السياسي ، وانعدام الثقة بينهن حيث لا تساند المرأة الناجحة المرأة المرشحة فصارت المرأة معيقة للمرأة نفسها.

6.**خاتمة:** على الرغم من قدم مصطلح الاستبعاد الاجتماعي والمحاولات الكثير من الباحثين والمتخصصين في مختلف التخصصات العلمية لتحديد أبعاده، إلا أنه كظاهرة تعني جميع المجتمعات وهي مازالت محل دراسة وبحث ولا سيما مع تنامي وتوسع أبعاد العولمة.

وموضوع الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العربية مرتبط بتغيير الأنظمة الأسرية والتعليمية والثقافية قبل البحث في الحلول الترقيعية المحصورة في الأطر القانونية أو

الاقتصادية ،فلا يكفي إقرار المشرع بحظ المرأة في المشاركة السياسية و إنما على الأسرة والمجتمع قبول مشاركتها في القرارات المجتمعية عوض التغني بمشاركتها السياسية.

ومن أهم الاقتراحات لتقليص استبعاد المرأة العربية في المجتمعات العربية هو تغيير المنظمة الاجتماعية والثقافية لهده المجتمعات التي جرست الدور التقليدي والصورة النمطية والعمل على دعم ثقافة المساواة وتعديل اتجاهات وسلوكات المرأة والرجل على حد سواء.

وأيضا اتخاذ التدابير اللازمة لردع العنف بكل أنواعه ضد المرأة ،خاصة العنف الرمزي والتحرش بها عند توليها مناصب قيادية عامة في المجتمع ، وتشديد العقوبات التي تتعلق ذلك.

وأخيرا توفير المناخ الاجتماعي والنفسي الذي يعزز للمرأة العربية ثقتها بنفسها وبالآخرين للتتمكن من التوفيق بين وظائفها الأسرية ومشاركتها في تنمية مجتمعها.

المراجع المعتمدة:

- خشمون مليكة. (2014). المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر في ظل الإصلاحات، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 4، جامعة زيان عاشور الجلفة.

- سلام سميرة. (2014) ، الإصلاحات السياسية في الجزائر نحو ترقية المشاركة السياسية للمرأة ،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثالث ، جامعة باتنة.

- ملخص تنفيذي حول المرأة وتحقيق أهدا فالتنمية المستدامة في المنطقة العربية –دراسة استرشاديه، نقلا من الموقع الالكتروني: file:///C:/Users/ADMIN/Desktop/study.pdf

- تصريحات وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بالجزائر، نقلا من الموقع الالكتروني https://www.radioalgerie.dz/news/ar

- أنتوني جيدنز. (2005).علم الاجتماع.ترجمة : فايز الصباغ. ط4. المنظمة العربية للترجمة. بيروت.

-بلقاسم سلاطنية و أسماء بن تركي.(2012). تشكل صور من الاستبعاد الاجتماعي ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد مارس الرابع والعشرين ،جامعة محمد خيضر بسكرة.

. جون هيلز وآخرون.(2007). الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم،دط. ترجمة :محمد الجوهري.الكويت. عدد 344. سلسلة علم المعرفة. إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

. شقير.(2013).الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي. دط. .بيروت.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب بيروت.

.صوفي بسيس. (2005). الاستبعاد الاجتماعي إلى التماسك الاجتماعي. ترجمة شريف محمد السعيد. ندوة استراتيجيات جديدة للتنمية.الدنمارك. نقلا من الموقع الالكتروني:

http://www.social-team.com/forum/showthread.phpt=7872

تاريخ التصفح : 5/5 /2011 . على الساعة 15:30.

-محمد بودرمين.(2007) ، إشكالية التهميش الاجتماعي في الجزائر.دط. دار الهدى. عين مليلة ، الجزائر.

-محسن عوض. (2012). قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية- نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب غربي آسيا في منطقة الاسكوا العوامل الجغرافية والاقتصادية والتعليمية والثقافية. ديسمبر، كانون الأول ، القاهرة.

-مرفت تلاوي. (2015).نظرة تحليلية لواقع. مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015- 2030. يومي: 29 نوفمبر ـ 1 ديسمبر ، القاهرة.

-بلال لعيساني. (2016): دور المورث الثقافي والديني في ضعف المشاركة السياسية للمرأة المغاربية- الجزائر نموذجا ، مجلة أبحاث قانونية وسياسية ،عدد خاص ، العدد 2.

-نور الدين العلوي. استقصاء الإقصاء، موقع مقالاتي للكتابة والنشر. نقلا عن الموقع الالكتروني. http://www.maqalaty.com/20948.html . تاريخ التصفح: 4 / 11/ 2017 ، على الساعة 14:00

- هدى أحمد الديب و محمود عبد العليم محمد سليمان.(2015). مخاطر الاستبعاد على الدولة والمجتمع -تحليل سوسيسولوجي. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. العدد ديسمبر 13-14.جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي .